

تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج ARMA Development Of The General Price Level In Algeria Using ARMA Models

بديار احمد¹، بن قدور علي²، زيتوني عبدالكريم³

¹ جامعة غليزان (الجزائر)، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والمعلوماتية (الإعلام الآلي)، ahmed.beddjar@univ-relizane.dz

² جامعة سعيدة (الجزائر)، benkaddourali.eco@gmail.com

³ جامعة غليزان (الجزائر)، مخبر إدارة الأسواق المالية باستخدام الأساليب الرياضية والمعلوماتية (الإعلام الآلي)، abdelkarim.zitouni@univ-relizane.dz

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/04/13

تاريخ الاستلام: 2021/12/16

ملخص:

الهدف من هذه الورقة البحثية وهو محاولة تحليل المستوى العام للأسعار في الجزائر وبالتالي فقد قام البحث بتحليل السلسلة الزمنية الشهرية لأسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة (1970-2016). بينت نتائج الدراسة أن السلسلة الزمنية غير مستقرة أي يوجد بها مركبة اتجاه عام تحديده هذه الأخيرة اعتمدت على الاختبارات الممكنة التي أثبتت قابلية المستويات السعرية للتنبؤ على المدى القصير. كلمات مفتاحية: المستوى العام للأسعار، أنظمة الأسعار في الجزائر، الاستقرارية، نماذج ARMA. تصنيفات JEL : E37، E31، C22

Abstract:

The aim of this paper is to try to analyse the overall price level in Algeria.(1970-2016).

The results of the study showed that the time series were unstable, i.e. there was a general direction a defining vehicle that relied on possible tests that demonstrated short-term predictability of price levels.

Keywords: General Price Level; Algeria Price Systems; Istanbul; ARMA Models.

Jel Classification Codes: C22, E31, E37

المؤلف المرسل: زيتوني عبد الكريم، الإيميل: abdelkarim.zitouni@univ-relizane.dz

1. مقدمة:

إن أهم أهداف سياسات الاقتصاد الكلي في الواقع العملي تتمثل في سياسات النمو الاقتصادي السريع و التوظيف الكامل والتوازن الخارجي بالإضافة إلى استقرار الأسعار أو التحكم في التضخم. وتعرف هذه الأهداف الأربعة بالموقع الذهبي لكالدور الذي تطمح كل الحكومات في العالم للوصول إليه. فقد يضطر صانعي السياسة للحد من معدلات التضخم إلى إبطاء النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة، فلا مفر من وجود تعارض بين البطالة و التضخم في الأجل القصير، وعندما يعتمد الاقتصاد على آلية السوق في تحديد الائتمان، فإن سياسة تخفيض معدلات التضخم لابد أن تكون في مقابل ارتفاع معدلات البطالة وزيادة فجوة إجمالي الناتج القومي والعكس صحيح، فإذا رغب المجتمع في جني آثار زيادة الناتج القومي الفعلي عن الناتج المحتمل، ومن ثم انخفاض البطالة إلى أدنى حد ممكن فلا بد أن يتحمل في مقابل ذلك زيادة التضخم.

إذا كان تحقيق العمالة الكاملة وفقا للمفهوم العملي لا يعني الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر، فإن استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون التضخم مساويا للصفر، حيث أن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه عمليا أو لا يكون مرغوبا فيه في بعض الحالات، فالزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة في التكاليف في بعض الأحيان ولذا فلا بد من زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف، ومعنى ذلك أن زيادة الأسعار في هذه الحالة قد تعد حافزا أساسيا لزيادة الإنتاج و من ناحية أخرى قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية، ذلك أن التضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على مبيعات بعض السلع الاستهلاكية و تمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية ولما كان الإنفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الإنتاج فإن ذلك معناه زيادة الطلب الكلي دون زيادة مباشرة في الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

ولتدعيم هذه الورقة البحثية و إبراز مكانتها العلمية اخترنا حالة الجزائر كنموذج للدراسة، فبعد تجربة فاشلة في ظل النهج الاشتراكي راهنت مع بداية الثمانينات على تجربة جديدة و أكدت على السير وفق نهج الليبرالية في علاج الأزمات، فبعد الأزمة البترولية الخانقة التي عان الاقتصاد الجزائري من ويلاتها، أدت إلى تعطيل دوايب الاقتصاد، فمن هذا المنطلق باشرت الجزائر في محاولة الخروج من هذه المشاكل، وذلك بتبنيها نظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق. فكان التعديل والإصلاح الهيكلي الذي يضم جملة من المقاييس من بينها، رفع الدعم عن الأسعار.

إشكالية البحث: ومنه تبرز معالم إشكالية البحث كالتالي:

ما هي العوامل الأساسية المفسرة لظاهرة الارتفاع في المستوى العام الأسعار في الجزائر؟

فرضيات البحث: إلى جانب هذه الإشكالية و من أجل تحقيق الغاية المحددة سلفا للبحث محل الدراسة، فقد حصرنا الموضوع في الفرضيات التالية:

— يؤدي الارتفاع المتزايد والمستمر في الأسعار إلى تدهور القوة الشرائية للعملة الوطنية كما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

— الزيادة المستمرة في الأجور الاسمية تؤدي إلى الزيادة في التكاليف

— يمكن التوقع للتطور المستمر للمستوى العام للأسعار باستعمال السلاسل الزمنية.

أهداف البحث:

إن الهدف من هذا البحث وهو محاولة إيجاد القيم المستقبلية للمستوى العام للأسعار باستعمال الطرق الكمية حتى وإن كانت هذه الطرق كلاسيكية لتجنب آثار التضخم الاقتصادية والاجتماعية ومنه هناك مجموعة من الأهداف وهي:

تبيان الجانب النظري والتحليلي لظاهرة الأسعار.

معرفة أنظمة الأسعار في الجزائر.

التنبؤ بالقيم المستقبلية للمستوى العام للأسعار في الجزائر.

منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي التحليلي للتعرف ماهية الأرقام القياسية للأسعار ومعرفة مختلف أنظمة أسعار في الجزائر وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال استخدام أساليب التحليل الإحصائي بغية التنبؤ بالقيم المستقبلية لمستوى الأسعار باستخدام نماذج ARMA.

2. الأرقام القياسية للأسعار

تعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر استخداما لقياس معدلات التغيير في المتغيرات، والظواهر الاقتصادية المختلفة مع التقييم السليم للأداء الاقتصادي: لذا نحاول من خلال هذه الفقرة تسليط الضوء على أساسيات هذه المؤشرات وكيفية حسابها.

1.2 مفهوم الرقم القياسي للأسعار (IP):

يقصد به رصد التغيرات التي تطرأ على المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية والخدمات في فترة محددة، حيث أنه متوسط التغيرات المتناسبة في أسعار مجموعة معينة من السلع والخدمات بين فترتين زمنية. إن أكثر الأرقام القياسية للأسعار استخداما الرقم القياسي لسعر المستهلك (CPI) الذي يستخدم كمؤشر لقياس التضخم.

2.2 مقاييس الأرقام القياسية للأسعار:

يمكن التمييز بين ثلاث مقاييس للأرقام القياسية:

1.2.2. الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI-Consumer Price Index):

ويغطي مجموعة السلع الاستهلاكية التي يقوم المستهلك بشرائها، (عزري و خوني، 2020 ، صفحة 445) والرقم القياسي لأسعار المستهلكين يستخدم التغيرات في أسعار سلة سوقية من السلع والخدمات الاستهلاكية المشتراة من طرف الأسر المتوسطة الدخل التي تعيش في المناطق الحضرية. فندرس أنماط الإنفاق العائلي في فترة معينة، فتختار عينة اجمع عنها معلومات عن الأسعار لفترات منتظمة في عدد معين من مناطق البلاد، من هذه المعلومات يحسب الرقم الشهري لأسعار المستهلكين وتشمل العينة أسعار مثل تلك السلع كاللحوم والألبان، ومنتجاتها، الخضار، الفواكه، المشروبات، الملابس، ومثل تلك الخدمات كالمسكن، النقل والمواصلات، الرعاية الطبية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن التغيرات في الرقم القياسي للأسعار المستهلكين يقصد بها أن تقيس التغيرات في تكلفة معيشة المستهلك العادي، كما أنه يعتبر من أهم المؤشرات الاقتصادية وعلاقته تعتبر طردية مع قيمة العملة، كما أنه يقيس التغير الشهري في أسعار التجزئة والصيغة العامة لهذا

$$CPI = \frac{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i1}}{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i0}} \times 100$$

الرقم هي:

حيث أن:

Q_{i0} : الكمية من السلعة "i" في فترة المقارنة.

P_{i1} : سعر السلعة "i" في فترة الجارية.

P_{i0} : سعر السلعة "i" في فترة المقارنة.

كما انه يقيس التغير في أسعار التجزئة

2.2.2. الرقم القياسي للأسعار المنتج (PPI - Producer Price Index):

يغطي مجموع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية. أي أنه يقيس التغير الشهري في أسعار الجملة للسلع والصناعة، وما هو في مرحلة الإنتاج، حيث يعكس تغيير تكلفة المنتجين للإدخال، وهو عادة ما يتنبأ بمؤشر أسعار المستهلك المستقبلية. يعطي (PPI) أدلة عن التضخم الذي يبقى مخفيا على مستوى المنتج ليصل إلى لائحة أسعار السلع الاستهلاكية، و يؤثر بشكل طردي أيضا على قيمة العملة، حيث يفسر هذا المؤشر معدل التغير الشهري في كمية المخرجات من المصانع، والمناجم، والخدمات المحلية.

$$PPI = \frac{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i1}}{\sum_{i=1}^n Q_{i0} P_{i0}} \times 100$$
 والصيغة العامة لهذا الرقم هي:

3.2.2. المكش الضمني للناتج الداخلي الخام (Deflator-PIB):

يغطي مجموع السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويبين التغيرات في أسعار كمية معينة من السلع بين الفترة الجارية وسنة الأساس، وهو يعكس التضخم في الاقتصاد ككل و يمكن قياسه على النحو

$$D.PIB = \frac{PIB_N}{PIB_R} \quad (35 \text{ صفحة } 2015, \text{ مقراني})$$

$D.PIB$: المكش الضمني للناتج الداخلي الخام.

PIB_N : الناتج الداخلي الخام الاسمي (بالأسعار الجارية).

PIB_R : الناتج الداخلي الخام الحقيقي (بالأسعار الثابتة).

3. أنظمة الأسعار في الجزائر

ترتكز سياسة الأسعار منذ الاستقلال على الاقتناع بأن الإدارة المركزية تستطيع تسير الأسعار بثبات مستواها أو بتوضيح الأطراف التجارية عبارات نسبية مطلقة وكذلك بالرقابة المستمرة ودعم هذا المفهوم منذ إصدار أول مخطط الرباعي (1970-1973) هذا المنظور ينعدم دور الأسعار في مجال تنظيم الأعمال الاقتصادية و خاصة من ناحية توزيع الثروات أو المنتجات لأنه يعبر عن الأوليات المسطرة في المخطط وهنا يصبح دور السوق محدود. فالتفاوت الظاهر في الأسعار واختلال التوازن الذي يظهر حاليا في سوق الخدمات والمنافع أصبحت أكثر ضرورة لظهور سياسة جديدة للأسعار، تغير الوضعية المالية للمؤسسة العمومية، وهدف منها وضع حد لنقص أو عجز ميزانيتها، هذا الوجه الجديد والمعمول بها تهدف إلى منح الأسعار دورا تنظيميا وذلك يربط الأسعار بالتكاليف. (تومي، 2003، صفحة 44)

1.3 نظام الأسعار في السبعينات:

يدخل هذا النظام في إطار المخطط الرباعي الأول سنة (1970-1973) وهناك أربع أنظمة مختلفة لأسعار مستعملة نهائيا حسب الأمر 37/75

1. نظام الأسعار الثابتة: يطبق على المواد أكثر ضرورة والتي ذكرت حسب القانون كالتالي:

(حليب، سكر، القهوة، الزيت، حبوب... إلخ) ويعتمد هذا النوع من الأسعار على مبادئ الموازنة فهو يهدف إلى ضمان البقاء لمدة أطول لتطابق قانون على الصعيد الوطني. (deboub, 1995, p. 85)

2. نظام الأسعار المميزة: يتعلق ببعض المواد كالأسمدة حيث أن الدولة تزيد الدعم الإنتاجي وتعزيزه، فإن مساعدات الدولة تغطي مبدئيا الفرق بين السعر المميز والربح.

3. أسلوب الأسعار الدائمة: تتمثل هذه الأسعار بتحقيق مشاريع استثمارية مخططة وتهدف إلى تخفيض تفاعلات تقلب الأسعار العالمية عن كلفة تحقيق هذه المشاريع، وهي تخص الخشب، الإسمنت... إلخ.

4. أسلوب الأسعار المراقبة: هذا النوع خاص بالمنتجات التي لا تدخل في أي نظام سبق ذكره، فالمراقبة تتمثل بواسطة تحديد السعر و أيضا بواسطة تحديد الأرباح.

2.3 نظام الأسعار في الثمانينات: (deboub, 1995, p. 86)

أصبح معمول بهذا النظام منذ سنة 1980 وعند تطبيق السياسة الاستقلالية على المؤسسات العمومية سنة 1988 استلزم ذلك وضع نظام جديد للأسعار والمصادق عليه حسب القانون 12/89 الصادر في 1980/07/05 والذي يخلق مجال للأسعار الحرة، إلا أنها كانت في المواد الإستراتيجية فقط.

1. نظام الأسعار الثابتة مركزيا: هذا الأسلوب أو المنهج يتعلق بالأسعار المعطاة للمنتجات والخدمات

الإستراتيجية أو ذات الاستهلاك الواسع فهي ذات تأثير على القدرة الشرائية لمستهلكين.

2. نظام الأسعار المراقبة: هذا النهج يهتم بأسعار المواد والخدمات على عكس طريقة المنهج السابق، حيث تتم هذه المراقبة عن طريق تحكيم أو موازنة خاصة على مستوى العلاقات المؤقتة التي تجمع الأعوان الاقتصاديين، وكذلك عن طريق الوضع الإجباري لسعر كل منتج محلي أو مستورد ولكل خدمة مقدمة في السوق الوطنية.

3.3 نظام الأسعار في التسعينات:

تعتبر مرحلة الإصلاحات الاقتصادية نتيجة حتمية لنمط اقتصادي ثبت وأنه أصبح لا يساير التحولات والمعطيات الاقتصادية الجديدة، وعليه كان من الواجب الخوض في إجراء جملة من الإصلاحات

الاقتصادية من أهمها إعادة النظر في سياسة الأسعار المعتمدة من قبل وكان باستحداث نظام جديد في هذا المجال، تهدف توجهاته إلى ضبط الأسعار وفق متطلبات المرحلة الجديدة، حيث جُسد بموجب القانون 89/12 الصادر بتاريخ 1989/07/05 المتعلق بالأسعار، حيث تنص المادة 11 على أن السلع والخدمات يجب أن تخضع إلى أحد النظامين التاليين:

1. نظام الأسعار المقننة: يطبق هذا النظام عن طريق:

- **ضمان الأسعار عند الإنتاج:** تستفيد من خلاله السلع والخدمات التي يتطلب إنتاجها بصفة خاصة التشجيع أو الحماية أو التحفيز، وأن سعر الإنتاج المضمون هو سعر أدنى يحدد قبل الإنتاج، فبعد عملية الإنتاج إذا كان سعر السوق أكبر من سعر الإنتاج المضمون فإن المنتج له الحق بتسويق منتوجه بهذا السعر المعمول به في السوق، أما في حالة ما كان سعر السوق أقل من السعر المضمون فإن المنتج يقوم بتسويق منتجه نحو مؤسسات عمومية بهذا السعر المضمون، وهنا تكمن طبيعة الضمان بهذا السعر المحدد من طرف الدولة، أي أن المنتج له ضمان لحد أدنى من السعر قبل أن يخوض معركة الإنتاج، وهذا لتشجيع قطاع أو منتج أو حمايته أو التحفيز على إنتاجه.

- تحديد الحد الأعلى للأسعار أو هوامش الربح:

بعض المنتجات التي يرى أنها إستراتيجية أو واسعة الاستهلاك تقوم الدولة بتحديد الحد الأعلى للأسعار البيع أو هوامش الربح، وذلك عند مرحلة الربح و مرحلة التوزيع. ففي حالة خدمة أو منتج خاضع لنظام تحديد هوامش الربح عند الإنتاج و مرحلة التوزيع، فإن المنتج (إنتاجي أو مقدم خدمات) ملزم بإيداع أسعار بيع منتجاته قبل الشروع في عملية الإنتاج، وذلك لدى المصالح الخارجية لوزارة التجارة، هذا الإيداع يتضمن مجمل المصاريف التي ادخل في تكوين كلفة الإنتاج لمنتجه بالتفصيل مضاف إليها هامش الربحية المحدد له ليخضع في الأخير إلى تحديد سعر البيع لمنتوجه، وهذه المصاريف المصرح بها من طرف المنتج تكون محل تفتيش ومراقبة بعدية من قبل المصالح المختصة وعندها يجب على المنتج أن يبرر جميع مصاريفه بوثائق قانونية وكل تصريح كاذب أو مزور في هذا المجال يعاقب صاحبه طبقا للقانون 89/12 المتعلق بالأسعار، ويمكن لهذه المصاريف أن تكون تقديرية في حالة منتج جديد، وذلك في ظرف ستة سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الإنتاج.

2. نظام التصريح بالأسعار: كل منتج أو خدمة لم يكن محل تحديد الحد الأعلى للسعر أو لهوامش

الربح تعتبر خاضعة لنظام التصريح بالأسعار، أسعار هذه المنتجات والخدمات الخاضعة لهذا النظام تحدد بصفة حرة من طرف المنتج إلا أنه ملزم قبل شروعه في الإنتاج وتأدية الخدمة أن يقدم تصريح بأسعار البيع المنتجات والخدمات لدى المصالح الخارجية للوزارة التجارية هذا التصريح يكون بين في سعر البيع للوحدة الواحدة خارج الرسم وقسمة الرسم المفروضة على المنتج هذا إضافة إلى ذكر هويته وعنوانه على التصريح وكذا مراجع أسماء منتجاته هذا التصريح يمكن كذلك أن يكون محل مراقبة بعدية من طرف السلطات المختصة، المراقبة هنا تقتصر فقط على مدى احترام المنتج الأسعار المصرح بها أثناء معاملاته التجارية من جهة، ومدى احترامه أيضا لعملية إشهار تلك الأسعار للزبائن من جهة أخرى في حالة ما إذا رغب المنتج في رفع الأسعار عليه أن يقدم تصريح جديد.

4.3 الأساليب الأخرى الجديدة لنظام الأسعار (bord & Olivier, 1972 , p. 15) :

ترتبط بالنظام الجديد للأسعار أربعة أهداف هي:

- يرمي إلى اللجوء إلى الظرف الاقتصادي في تسيير أداة و آلية الإنتاج و التوزيع.
- يرمي إلى تحريض و تشجيع القدرة الإنتاجية و أيضا دعم القدرات التراكمية حتى تتماشى مع أهداف الازدهار الاقتصادي.
- يتضمن تسوية و توحيد الأعمال التجارية للمحافظة على استقرار السوق وشفافية اتفاقات والمبادلات التجارية.
- بتوقع تأقلم الجهاز الموضوع في مجال مراقبة الأسعار والعمال التجارية مع سير عملية التنظيم الاقتصادي بواسطة الأسعار أي التدعيم الآلي للأسعار في التسيير وبالتالي فإن أي تكوين أو تثبيت أو تقنين للأسعار يجب أن تستمد أحكامه من:
- حالة العرض والطلب للمنتجات أو المواد المعتبرة.
- الشروط العامة لتجارها والأسعار المعمول بها في السوق العالمية للمواد المماثلة لها.
- و مجمل القول فإن هذه العوامل تسمح بتكوين الأسعار و تركيزها على أسس اقتصادية رامية إلى تحقيق دلائل واضحة لخصائص الاقتصاد الوطني و أداة ضبط ما بين العرض المهيأ للمنافع و الخدمات و الطلب المحدد، و تنحصر في إلزام الموالي:

◀ نظام الأسعار الحرة:

حرية الأسعار يتم تطبيقها بزيادة أو توسع على مستوى كل المنتجات والتي يكون فيها السعر غير محدد قانونيا بوضوح، وتطبيق هذه الحرية في أسعار المنتجات التي لا تمثل خاصية أساسية للاقتصاد، وترمي حرية الأسعار على أهداف كثيرة هي: (دبش، 2019، صفحة 87)

- تمثل وسيلة فعالة لتحريض وتوجيه الاقتصاد من أجل المنافع والخدمات حيث أن وضعية السوق تبين مستوى مرتفع من المنافسة.

- تشترك في طلب سير عمل السوق وذلك بتنظيم أسعار المنافع والخدمات التي من اجلها يمكن العمل الحر بقانون العرض والطلب أن يحدث تأثيرات فعالة على الاستثمار.
- تسمح بذلك حساب كثافة المنافسة التي أصبحت الدليل المفضل للوضعية الحقيقية للسوق وتؤطر هذه الحرية الأسعار بواسطة الشفافية في الأسعار المعمول بها، فالمنتج مجبر على تبرير مستوى الأسعار مما يدل على أنه يجب توضيح ومعرفة تكاليف الإنتاج بما فيها الضرائب والرسوم، وهذه الأسعار المعمول بها يجب أن تكون محل إعلان أمام السلطة المختصة وهذا في حالة وجود ارتفاع متوقع في الأسعار التجارية الناتج عن اضطراب في السوق أو ضغط في التحكم وكذا مراقبة طارئة يمكن حدوثها في أي لحظة وهذا الإثبات سبب ارتفاع الأسعار المعلنة والذي يسلط المسؤولية المدنية والجبائية لصاحبها. والنظام الجديد لأسعار هو مستخدم على أساس سياسة الأسعار المعمول بها في إطار المخططات الوطنية السنوية التي تعرف بوجه الخصوص حركة تنظيم وتأطير الأسواق في شكل يؤدي إلى توافق حقيقي ما بين المخطط والسوق.

◀ القوانين المنسوبة إلى المنافسة: (شفار، 2013، الصفحات 10-11) الهدف من وجود هذه القوانين هو الحرص على تحقيق تطبيق أسلوب حرية الأسعار وتجنب كل عمل قابل لإحداث انزلاق في الأسعار بأعمال مختلفة، تستطيع هذه الأخيرة أن تعرقل حرية عمل وقدرات السوق المحددة، بذلك المنافسة التامة كوسيلة تعيين مثلى للمصادقة وترقية الجهود التقنية و أيضا كأداة في خدمة محاربة التضخم.

وبهذا الشكل فإن المشرع القانوني للأسعار يمنع جملة من العمال التي تتجه بعكس اتجاه حرية سير حركة الأسعار والاتفاقيات الصريحة أو الضمنية التي تهدف على عرقلة الإخلال بحرية المنافسة في سوق ما، وخاصة عندما ترمي إلى تقليص الدخول الشرعي في السوق أو مراقبة الإنتاج ومنافذ التسويق كما تم جميع أنواع البيع المتلازمة بدون مبرر شرعي أو احتباس مخزون للمنتجات في محلات أو في مكان آخر.

ونجد الصرامة الفعلية في تطبيق جملة هذه الإجراءات تهدف على تنظيم المنافسة الحرة وترقيتها، على تحديد قواعد حمايتها قصد زيادة الفعالية الاقتصادية وتحسين معيشة المستهلكين، وتنظيم شفافية الممارسات التجارية ونزاهتها كما أنها يجب أن تشمل نشاطات إنتاج وتوزيع الخدمات فيها تلك التي يقوم بها أشخاص عموميين أو جمعيات، حيث تحدد بصفة حرة أسعار السلع والخدمات الخاصة التي تعتبر ذات طابع استراتيجي وهذا بموجب مرسوم وبعد استشارة مجلس المنافسة، كما يمكنها اتخاذ إجراءات استثنائية للحد من الارتفاع في الأسعار، كما أن هذه القوانين تجبر البائع على إشهار الأسعار قصد إعلان الزبون بأسعار بيع السلع والخدمات وشروط البيع، كما أنه يعتبر كل سلعة معروضة على نظر الجمهور فهي معروضة للبيع حيث أنه يمنع رفض بيع السلع أو أداء خدمة للمستهلك بدون مبرر شرعي إذا كانت هذه السلعة أو الخدمة معروضة للبيع أو طلبها المستهلك.

4. أسباب ارتفاع الأسعار في الجزائر

1.4 نقص العرض:

كان جانب العرض صلبا، جامدا وغير متجاوب مع التوسع المتتالي في النشاطات الاقتصادية الرسمية والغير معلنة في تلك الفترة، فالتزايد في عرض السلع والخدمات كان ضعيفا بسبب مستوى الإنتاجية المنخفض في عوامل رأس المال والعمل على السواء، وفي مجمل القطاعات والفروع الاقتصادية، وزاد في ضعف الإنتاجية هذا الاستعمال السيئ للطاقات المتوفرة، حيث لم تتعدى 57% في الفترة الممتدة من (1988-1991)، أو فائض العمالة الذي زاد من التدهور في مقدرة العامل على إتقان عمله، كما كان لارتباط مستوى الإنتاج المحلي بحجم الواردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية أثرا كبيرا على النمو والتوسع في العرض، إذ كانت مرونة الإنتاج بالنسبة للواردات تدور حول قيمة قدرها 1 قبل سنة 1991، وهو ما يعكس أن كل قيد حالي خارجي ينعكس مباشرة على معدلات استعمال الطاقات الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك فإن عدم كفاية العرض أدى في بعض الأحيان إلى انتشار ظاهرة الندرة وعمليات الشراء الاحتياطية، وبذلك انهارت كل محاولات بالحفاظ بالأرصدة، ومنه توجيه قنوات الادخار التقليدية لصالح الإنفاق الفوري بسبب ظاهرة الندرة المتفشية في الاقتصاد على المستوى الاستهلاكي وحتى الإنتاجي في بعض الأحيان. (هتهات، 2006، صفحة 237) في ظل غياب سياسة صناعية تستند على نظرة متوسطة وبعيدة المدى، مع ضعف مستوى الاستثمارات في القطاع العمومي قياسا لاحتمية تجديد التجهيزات والمنشآت وعصرنتها، حيث إذا نُظر إلى الإنتاج من خلال حجمه المادي الذي لم يبلغ الأهداف المسطرة وتميز بالانخفاض.

2.4 ارتفاع الطلب الداخلي:

يظهر لنا التطور المستمر للمستوى العام للأسعار في الجزائر ناتج عن حالة هيكلية لفائض في الطلب، يرجع سببه إلى صلابة الهيكلية في عرض السلع الزراعية، هذا الفائض في الطلب بالمفهوم الحقيقي ليس مهم كونه يتأثر بخلق نقود بنكية غير متحكم فيها، حيث يرجع السبب إلى الاختلال المالي الذي تعرفه مؤسسات الدولة والناجم عن القيود المؤسساتية و الهيكلية التي تضغط عليها، فالزيادة في الطلب الداخلي مرتبطة بكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني بالنسبة للنشاطات الرسمية والغير رسمية، إن فائض الطلب في الجزائر راجع إلى التقاء هذين العاملين: (TEMMAR, 1984, pp. 95-97)

- إنشاء عدد ضخم من المداخل.

- عدم مرونة عرض السلع.

فالارتفاع المستمر للمستوى للأسعار الناتج عن الفائض في الطلب يعبر عنه من خلال قناتين

متميزتين:

الأولى: عن طريق تأثيرات التعويض الآلية التي تتم عن سلوكات استهلاكية للأسر ضمن إطار تقلص القدرة الشرائية، وعدد من مناصب الشغل في انخفاض مستمر تتميز بمرونة ضعيفة تواصل في تغذية ارتفاع الأسعار.

الثانية: يجب البحث عنه ضمن الدورة الاقتصادية و يعود أصله إلى النقد، ويتعلق الأمر بالفرق ما بين التمويل و الإنتاج، والتطور المستمر للمستوى العام للأسعار من خلال تمويل النشاطات الاقتصادية عن طريق القرض لا يتولد عنه هذا القدر من الثروة، أي أن انعدام فعاليات المؤسسات لا يتولد عنه ما يكفي من المقابل الإنتاجي. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1996، صفحة 6) في ظل غياب سياسة صناعية تستند على نظرة متوسطة وبعيدة المدى مع ضعف مستوى الاستثمارات في القطاع العمومي قياسا بمحتمية تجديد التجهيزات والمنشآت وعصرنتها. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1995، صفحة 7)

2.4 ارتفاع التكاليف:

إن من أهم الأسباب الرئيسية في ارتفاع التكاليف الإنتاجية في الكثير من القطاعات الجزائرية انخفاض مستوى الإنتاجية، وهذا ما يدفع بالأسعار إلى الارتفاع وخصوصاً في الحالات التي لا يكون فيها قيود سعرية على المنتجات النهائية، حينما يكون بإمكان المنتج نقل التكاليف الإضافية إلى المستهلك في شكل زيادات تراكمية واحتكارية على الأسعار، وتشمل الإنتاجية كل العوامل المساهمة والعناصر المكونة للمخرجات النهائية وغير النهائية من السلع والخدمات في المجتمع مثل إنتاجية العمل البشري، وإنتاجية الأصول الثابتة، إنتاجية الأراضي وغيرها. بالإضافة إلى انخفاض مستوى الإنتاجية، يعتبر ارتفاع تكلفة الأجور أيضاً من بين أهم العناصر المساهمة في زيادة التكاليف في الاقتصاد الجزائري، حيث أن هذا العنصر يشكل نسبة مرتفعة من رقم أعمال أغلب المؤسسات الاقتصادية العمومية في الجزائر، وفي ظل الاقتصاديات التي تسود فيها مبادئ الرشادة على كل مستويات الحياة الاجتماعية والاقتصادية، لا تكون الزيادات في الأجور المرتبات، المعممة على العمالة مجمل الاقتصاد مبررة إلا في ظل توفر الحالتين:

■ زيادة الازدهار الاقتصادي الذي يخلق حالة من التشغيل الكامل وبالتالي سيادة المنافسة من طرف المؤسسات الإنتاجية والخدمية على العمالة مما يخلق نوعاً من الاختلال الظرفي في سوق العمل لصالح الأجراء، وعندئذ تكون الظروف مواتية لزيادة الأجور كما تفسره النظرية الكلاسيكية.

● زيادة الإنتاجية في الجهاز الاقتصادي والتي تسمح للمالكي المؤسسات بزيادة أرباحهم، وفي نفس الوقت تبرر مطالب الأجراء بزيادة حصتهم من توزيع الدخل الإضافية التي كان تحسن إنتاجية العمل.

ينما الزيادة في الأجور في الاقتصاد الوطني ليست مبررة بأي من الحالتين المذكورتين، فكان الدافع الأساسي لهذه الزيادات في أغلب الأوقات سياسياً لامتصاص الأوقات الغضب الاجتماعي أو تمرير مشاريع قوانين خاصة أو إجراء انتخابات معينة، وقد ساهمت تلك الزيادات في التردّي المالي لأغلب المؤسسات العمومية قبل منتصف العقد الأخير من القرن الماضي. وتظهر أهمية مساهمة كتلة الأجور في تكاليف الإنتاج لدى المؤسسات الجزائرية من خلال النسبة المقدرة لهذه الكتلة، التي لا تقل عن 41% وتصل في بعض الأحيان إلى 90% من مجمل التكاليف التي تتحملها المؤسسة للحصول على المخرجات السلعية، صُفّ إلى ذلك الزيادات التي حدثت في تكاليف المواد الأولية، المنتجات النصف مصنعة والإهلاك الذي يحدث في السلع الإنتاجية. (هتهات، 2006، صفحة 238) وهي كلها تعتمد على الاستيراد الذي تتغير قيمته نتيجة لانزلاق قيمة الدينار والاضطرابات التي تسود الأسواق الدولية، إن ارتفاع التكاليف ساهم بشكل كبير في

التطور السلي للقطاع الإنتاجي الذي خلق نوع من الارتفاع الفوضوي للأسعار. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 1996، الصفحات 7-24)

4. الدراسة التطبيقية

نقوم بتطبيق طريقة بوكس-جانكينز على مؤشر أسعار الاستهلاك، محاولة منا ببناء نموذج شبه تنبؤي لمؤشر أسعار الاستهلاك في المدى القصير، فالمرحلة التسلسلية لبناء نموذج تنبؤي حسب منهجية "Box-Jenkins" تتمثل فيما يلي: سوف نطبق هذه المراحل على كل سلسلة زمنية للمتغيرات المأخوذة محل الدراسة من أجل التنبؤ بمؤشر أسعار السلع الاستهلاكية "cpi" على مدى سنتين (جانفي 2016 حتى ديسمبر 2017).

يجب التحقق من أن سلسلة الـ "cpi" مستقرة أو لا، وإذا كانت هذه السلسلة غير مستقرة وذلك نظراً لوجود الاتجاه العام "T" و الفصلية. يجب نزعهما بمختلف الطرق المعروفة، بعد ذلك نقوم بتحديد درجة "P, q" باستعمال دالتي الارتباط:

- دالة الارتباط الذاتي "ACF".

- دالة الارتباط الذاتي الجزئية "PACF".*

1. تحليل سلسلة الـ "cpi": حسب الشكل (01) الذي يبين تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية فإن

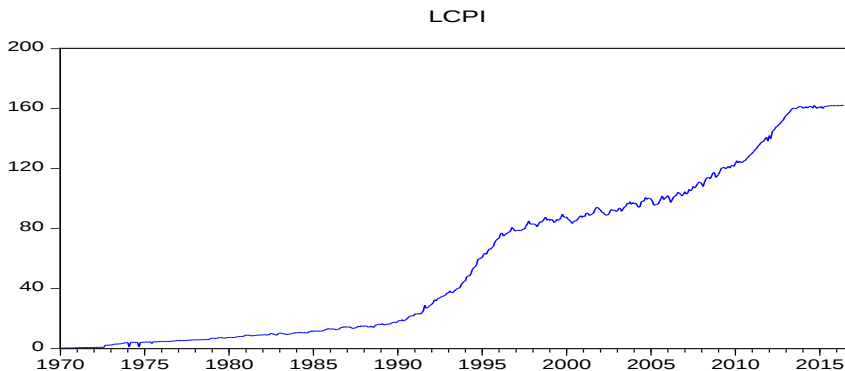
هذا السلسلة يوجد بها مركبة اتجاه عام و مركبة فصلية

*: ARMA(p ;q)

p: درجة الانحدار الذاتي.

q: درجة المتوسطات المتحركة.

الشكل (01) الذي يبين تطور مؤشر الأسعار الاستهلاكية



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

إذن يجب أن تقع دالة الارتباط الذاتي " ϕ_k " داخل مجال الثقة معناه " $\phi_k = 0$ " فإن السلسلة "cpi" تكون مستقرة. ومن خلال دالة الارتباط الذاتي 1، نلاحظ أن معاملات هذه الدالة لا تنعدم مما يدل على عدم استقرار السلسلة و السبب:

① مركبة الاتجاه العام " T ":

من خلال الشكل (01) لـ "cpi" هناك مركبة اتجاه عام إذن استعمال الاختبار البياني "plot" غير كافي للكشف عن مركبات السلسلة الزمنية نستعمل هنا الاختبارات الإحصائية. إذن للكشف من وجود " T " الاتجاه العام، والحد الثابت في السلسلة المدروسة اختبار "ADF".

¹: مأخوذة باللوغاريتم (ملاحظة).

الجدول 01: يوضح الطريقة الانحدارية للكشف عن مركبات السلسلة الزمنية.

Null Hypothesis: CPI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic based on Modified SIC, MAXLAG=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.754469	0.7036
Test critical values: 1% level	-4.262735	
5% level	-3.552973	
10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI)

Method: Least Squares

Date: 06/23/19 Time: 13:29

Sample (adjusted): 1971M03 2016M06

Included observations: 544 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CPI(-1)	-0.202781	0.115580	-1.754469	0.0896
C	3.063188	2.216174	1.382197	0.1771
@TREND(1970)	-0.050655	0.105368	-0.480749	0.6342
R-squared	0.111933	Mean dependent var		-0.033333
Adjusted R-squared	0.052728	S.D. dependent var		5.808378
S.E. of regression	5.653172	Akaike info criterion		6.388819
Sum squared resid	958.7506	Schwarz criterion		6.524865
Log likelihood	-102.4155	F-statistic		1.890610
Durbin-Watson stat	1.687795	Prob(F-statistic)		0.168535

$$Cpi = -0.202781 + 3.063188t$$

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

ملاحظة: نلاحظ أن مركبة الاتجاه العام لها معنوية وما يمكن قوله هو أن هذه المركبة موجودة.

أ- اختبار "ADF": عند حساب "ADF" مع درجة تأخير $\ell = 1$ يجب مقارنته بقيمة "t" استودنت المحسوبة لكل من الاتجاه العام "T" و الحد الثابت "C" مع القيمة المجدولة لاختبار معنوية وجود الحد الثابت والاتجاه العام. نجد:

$$D_{cpi} = -0.915311cpi(-1): [1]$$

الجدول 2: يوضح اختبار « ADF » للكشف عن مركبات السلسلة الزمنية.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic based on Modified SIC, MAXLAG=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.031113	0.0003
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI,2)

Method: Least Squares

Date: 06/23/19 Time: 13:46

Sample (adjusted): 1971M06 2016M06

Included observations: 541 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPI(-1))	-0.915311	0.181930	-5.031113	0.0000
C	0.009186	1.056044	0.008698	0.9931

R-squared	0.457623	Mean dependent var	0.074688
Adjusted R-squared	0.439544	S.D. dependent var	7.979086
S.E. of regression	5.973431	Akaike info criterion	6.472982
Sum squared resid	1070.457	Schwarz criterion	6.564590
Log likelihood	-101.5677	F-statistic	25.31210
Durbin-Watson stat	1.960478	Prob(F-statistic)	0.000021

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ عند $t_{5\%} = -2.95$ و $t_c = 5.33113$ معناه أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة نقول أن السلسلة غير مستقرة $\rho = 1$.

$$D(cpi) = -0.940191cpi(-1)$$

النموذج [2]:

الجدول 3: يوضح اختبار « ADF » لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic based on Modified SIC, MAXLAG=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.071359	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI,2)

Method: Least Squares

Date: 06/23/19 Time: 13:46

Sample (adjusted): 1971M06 2016M06

Included observations: 541 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPI(-1))	-0.940191	0.185392	-5.071359	0.0000
C	1.686939	2.297417	0.734276	0.4687
@TREND(1970)	-0.095973	0.116544	-0.823497	0.4169
R-squared	0.470017	Mean dependent var		0.074688
Adjusted R-squared	0.433466	S.D. dependent var		7.979086
S.E. of regression	6.005734	Akaike info criterion		6.512366
Sum squared resid	1045.997	Schwarz criterion		6.649779
Log likelihood	-101.1979	F-statistic		12.85935
Durbin-Watson stat	1.967622	Prob(F-statistic)		0.000100

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

لدينا $t_{tab_{5\%}} = -3.55759$ ، $t_c = 5.071359$ ، ومنه فإن السلسلة غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، أما بالنسبة للحد الثابت فإنه غير معنوي " $c = 0$ "، وبالتالي نقول أن السلسلة غير مستقرة ولا يوجد ثابت.

$$D(cpi) = -0.915331cpi(-1) : [3] \text{ النموذج}$$

الجدول 4: يوضح اختبار « ADF » لدراسة استقرارية السلسلة الزمنية.

Null Hypothesis: D(CPI) has a unit root

Exogenous: None

		t-Statistic	Prob.*	
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.114769	0.0000	
Test critical values:	1% level	-2.639210		
	5% level	-1.951687		
	10% level	-1.610579		
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(LCPI,2)				
Method: Least Squares				
Date: 06/23/19 Time: 13:46				
Sample (adjusted): 1971M06 2016M06				
Included observations: 541 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CPI(-1))	-0.915331	0.178958	-5.114769	0.0000
R-squared	0.457622	Mean dependent var		0.074688
Adjusted R-squared	0.457622	S.D. dependent var		7.979086
S.E. of regression	5.876303	Akaike info criterion		6.410484
Sum squared resid	1070.459	Schwarz criterion		6.456288
Log likelihood	-101.5677	Durbin-Watson stat		1.960442

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

حسب اختبار الـ "ADF" $t_{tab_{5\%}} = -1.95$; $t_c = 5.11$ ، و منه فإن السلسلة غير مستقرة لأن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، أما مركبة الاتجاه العام فهي موجودة ولها معنوية مما يجعلنا نقول أن السلسلة غير مستقرة. إن وجود مركبة (T) يؤدي بنا إلى تطبيق طريقة الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة لنزع هذه الأخيرة.

② المركبة الفصلية:

حسب دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للسلسلة الجديدة " $D(cpi)$ "، نلاحظ أن عدم وجود مركبة الاتجاه العام، بينما هناك مركبة فصلية وهذا نظراً لظهور (قمم و انخفاضات) بشكل

منتظم، وللتأكد نأخذ الدالة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الجديدة، ونلاحظ الظهور الواضح للمركبة الفصلية، بعد نزع المركبة الفصلية نتحصل على سلسلة جديدة "KDcpi"، بعد إجراء الاختبار نجد أن هذه السلسلة مستقرة فإن القيمة المحسوبة $t_c = -8.973$ أقل من القيمة الحرجة $t_{tab_{5\%}} = -3.53$.

الجدول 5: يوضح استقرار السلسلة

Null Hypothesis: D(LCPI,2) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic based on AIC, MAXLAG=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.973386	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LCPI,3)

Method: Least Squares

Date: 06/23/19 Time: 14:15

Sample (adjusted): 1970M04 2016M06

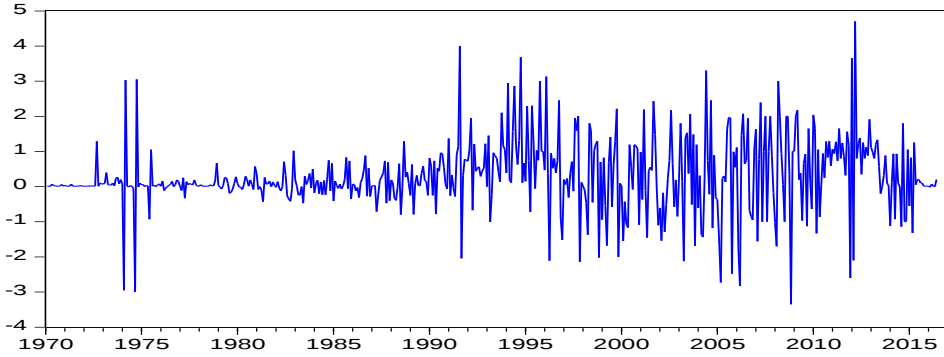
Included observations: 555 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LCPI(-1),2)	-2.825523	0.314878	-8.973386	0.0000
D(LCPI(-1),3)	0.713626	0.186024	3.836201	0.0007
C	-0.233448	0.363041	-0.643035	0.5258
@TREND(1970)	0.013733	0.017877	0.768154	0.4493
R-squared	0.897266	Mean dependent var		0.046902
Adjusted R-squared	0.885412	S.D. dependent var		2.480981
S.E. of regression	0.839832	Akaike info criterion		2.612336
Sum squared resid	18.33827	Schwarz criterion		2.799163
Log likelihood	-35.18505	F-statistic		75.69370
Durbin-Watson stat	1.912066	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

الشكل (3) السلسلة الجديدة

Differenced LCPI



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews

2. تحديد النموذج:

إذن نقوم خلال هذه المرحلة بتحديد النموذج وذلك عن طريق دالة الارتباط الذاتي، ودالة الارتباط الذاتي للعينه، ثم تقدير النموذج، ثم بعد ذلك تشخيص قوة وكفاءة هذا النموذج، وأخيرا مرحلة التنبؤ بأسعار السلع "cpi" في المدى القصير.

① النموذج:

بعد تطبيق الفروق من الدرجة الأولى "D(1)" و الدرجة الثانية "D(2)"، وذلك من أجل التخلص من "T" الاتجاه العام والفصلية، تحصلنا على السلسلة الجديدة "KDcpi" وبالنظر إلى دالة الارتباط الذاتي "KPACF" في الشهر 441 و بروز آخر في الشهر 447 بالنسبة لـ "KPACF"، ويمكن أن نقول أن النموذج عبارة عن انحدار ذاتي من الدرجة (AR) 447، أمل المتوسط المتحرك فهو من الدرجة 441 (MA)

$$ARMA \quad (447, 441).$$

$$ARMA \quad (p, q).$$

② تقدير النموذج:

إن السلسلة الجديدة مستقرة، إذن يمكن تقدير معالم النموذج كمايلي:

$$KDcpi = -0.25Dcpi_{t-11} + 0.039Dcpi_{t-447} + 0.18\varepsilon_{t-12} - 1.47\varepsilon_{t-441}$$

$$ARMA(p, q) ; (447, 441)$$

الانحدار الذاتي الفصلي (t_{-12}).

تفسير النموذج المقدر:

- نلاحظ أن المعلمات المقدرة: $\hat{\phi}_1, \hat{\phi}_2, \hat{\theta}_1, \hat{\theta}_2$.
- تحقق شرط الاستقرارية " $|\hat{\phi}| < 1$ " والناتج المتوصل إليها مقبولة إحصائياً نظراً لأن جميع معلمات النموذج مقبولة ("t" استودنت لها معنوية)، ماعدا معلمة الانحدار الذاتي من الدرجة (47 = P) فهي غير معنوية.

③ تشخيص النموذج:

- نقوم هنا بتحليل البواقي (الأخطاء) انطلاقاً من النموذج المتوصل إليه، وذلك بتفسير دالة الارتباط للبواقي ودالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي، ونلاحظ أن كل المعالم داخل مجال المعنوية المعبر عنها بيانياً بخطين متوازيين.
- ومنه قبول الفرضية " H_0 " وجود معادلة التشويش الأبيض وبالتالي نقول أن النموذج صالح للتنبؤ.
- ومنه مؤشر أسعار الاستهلاك "cpi" الحالي يفسر عن طريق "KDcpi" للشهر 511 بمعامل قدره (-0.25) بمعامل قدره (0.039) بالإضافة إلى المتغير (الحد) العشوائي للشهر 512 بمعامل قدره 0.18 والحد العشوائي للشهر بمعامل قدره (-0.47).

④ التنبؤ: محاولتنا هنا بعد بناء النموذج القياسي هي معرفة التنبؤ الخاصة بهذا المؤشر (مؤشر أسعار

الاستهلاك "cpi". في الجزائر باستعمال النموذج السابق في الفترة (2016/01-2017/12). لدينا:

$$KDcpi_t = -0.25Dcpi_{t-11} + 0.039Dcpi_{t-47} + 0.18\varepsilon_{t-12} - 1.47\varepsilon_{t-41} \\ ARMA(p, q) ; (447 - 441)...(RS : t_{-12})$$

و بتعويض "t" بـ: $T+1$ و $T+2$ $T+24$ (فترة قصيرة بسنتين 24 شهر).

- و لدينا العينة الشهرية حسب إحصائيات (IFS) من سنة (1970M1-2016M6) :
558مشاهدة. إذن:

$$KDcpi_{T+1} = -0.25Dcpi_{T-10} + 0.039KDcpi_{T-46} + 0.18\varepsilon_{T-11} - 0.47\varepsilon_{T-40}$$

$$KDcpi_{181} = -0.25Dcpi_{170} + 0.039KDcpi_{134} + 0.18\varepsilon_{169} - 0.47\varepsilon_{140}$$

إذن بعد أن نقوم بعملية تعويض القيم من شعاع الأخطاء من طرف النموذج السابق وبرنامج التقدير.

شعاع البواقي (الأخطاء) في النموذج (1) هو: $\varepsilon_t = RES_t = KDcpi_t - FKDcpi_t$

RES_t / ε_t : البواقي.

KDcpi : القيم الفعلية (الملاحظة-المشاهدة).

FKDcpi : القيم المقدرة.

RES_t : البواقي (في النموذج).

أ) إرجاع المركبة الفصلية:

$$KDcpi_{01/2007} = -0.25(1.3) + 0.039(-6.3) + 0.18(-0.299) + 0.47(-5.06) \\ = 1.75368$$

نقوم بإرجاع المركبة الفصلية:

$$KDcpi_t = Dcpi_t - Dcpi_{t-12}$$

$$KDcpi_{T-1} = Dcpi_{T-1} - Dcpi_{T-11}$$

$$\Rightarrow Dcpi_{T-1} = Dcpi_{T-11} + Dcpi_{T-1}$$

و منه:

$$Dcpi_{01/2017} = KDcpi_{01/2017} + Dcpi_{01/2016} = 1.75368 + 8.3 \\ = 10.05368$$

ب) إرجاع مركبة الاتجاه العام:

نعيد إرجاع مركبة الاتجاه العام:

$$Dcpi_{T-1} = cpi_t - cpi_{t-1}$$

$$= cpi_{T-1} - cpi_T$$

$$\Rightarrow cpi_{T+1} = Dcpi_{T+1} + cpi_T$$

وبالتالي:

$$cpi_{01/2007} 1 = 10.05368 + 6.55.06 \\ = 665.11368$$

❖ النموذج المستعمل للتنبؤ:

$$KDcpi = -0.25Dcpi_{t-11} + 0.039Dcpi_{t-447} + \\ 0.18\varepsilon_{t-12} \\ - 1.47\varepsilon_{t-441}$$

$$ARMA(p, q) ; (447, 441)$$

$$AR(t_{-12})$$

5. خاتمة:

تستمد الدراسة التنبؤية لمستقبل التطور المستمر للأسعار، أهميتها من دورها الذي يظهر جاليا من خلال توجيه السياسات والبرامج المثالية، التي تعمل على الأقل من أجل حد من بعض المخلفات السلبية لارتفاع الأسعار ومن هذا المنطلق، و لتحقيق أهداف هذه الدراسة كان لزاما علينا من جهة أولى، دراسة

أهم تطورات هذه الظاهرة، والوقوف عند أسبابها وآثارها في الجزائر، انطلاقا من أهم التحليلات الفكرية ومن جهة ثانية التنبؤ لمستقبل هذه الظاهرة باستعمال السلاسل الزمنية (طريقة بوكس-جانكيز في المدى القصير). ومنه فقد قمنا بتحليل السلسلة الزمنية الشهرية لاسعار الاستهلاك في الجزائر للفترة (1970-2016) وقد بينت نتائج الدراسة ان السلسلة الزمنية غير مستقرة اي يوجد بها مركبة اتجاه عام تحديدية ومن أجل توفير شروط الاستقرار لهذه السلسلة قمنا اولا بازالة المركبة الموسمية وتحصلنا على السلسلة الجديدة وثانيا قمنا بازالة مركبة الاتجاه العام باجراء الفروقات من الدرجة الاولى على السلسلة المتحصل عليها فتحصلنا على سلسلة جديدة ثانية ومن اجل اختبار استقرارية هذه الاخيرة اعتمدنا على اختبار ديكي فولر المطور الذي اثبت قابلية المستويات السعرية للتنبؤ على المدى القصير وقمنا بتطبيق طريقة بوكس جانكيز للتنبؤ بالمستوى العام للاسعار لفترة 24 شهر من جانفي 2016ديسمبر 2017.

من خلال النتائج المتوصل إليها قدمنا الاقتراحات التالية:

- إتباع إستراتيجية تركز على الأجلين القصير الطويل حيث يجب بدل جهد حقيقي لتنشيط سياسة دفع الصادرات وإحداث تخفيض في الواردات.
- تحقيق الاستقرار النقدي احد أهم الشروط لتحقيق استقرار القيمة الخارجة للعملة المحلية.
- إقرار إستراتيجية تنمية تشمل مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يضمن إيجاد معالجات جديدة تعيد التوازن لهيكل الاقتصاد الجزائري، وتنوع مصادره.

6. قائمة المراجع:

1. bord, P., & Olivier, B. (1972). *fixation de prix de vente des produits industriels*. LES EDITIONS D'ORGANISATION.
2. deboub, y. (1995). *les nouveaux mécanismes économiques en Algérie*. alger: office des publications universitaire.
3. TEMMAR, H. (1984). *les explications théoriques de l'inflation*. office des publications universitaire.
4. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (1995). *تقرير حول الوضعية الظرفية لسداسي الأول سنة 1995*.
5. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي. (1996). *تقرير حول الوضعية الظرفية لسداسي الأول سنة 1996*.
6. حميد عزري، و رابح خوني. (2020). *تطور مؤشرات قياس ظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017*. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات .

7. حميد مقراني. (2015). أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012) . بومرداس، شعبة العلوم الاقتصادية: جامعة بومرداس.
8. رياض دبش. (2019). الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية .
9. سعيد هتهات. (2006). دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر . كلية العلوم الاقتصادية.
10. صالح تومي. (2003). النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة 1988-2002. الجزائر، القياس الاقتصادي: جامعة الجزائر.
11. نبية شفار. (2013). الجرائم المتعلقة بالمنافسة في القانون الجزائري والقانون المقارن . وهران، القانون الخاص: جامعة وهران.
12. salah, hichame, & belfodil, kamel. (2021). ikhetibar atar sadamat moaadelat eltadakhom ala nemow natej mahali ijemali fatra 1970-2019 (in arabic). *Revue Les Cahiers Du POIDEX*, 10(1), 72-89.
<https://doi.org/https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/195/10/1/157093>